طريقنا إلى المستقبل

المستقبل

لإستراتيجية البيئية لإمارة أبوظبي

٢٠٠٨-٢٠١٢

هيئة البيئة-أبوظبي
Environment Agency- ABU DHABI
أبحاث • تنمية • حماية
RESEARCH • DEVELOPMENT • PROTECTION

مطبوع على ورق معاد التصنيع.
مصدر الصور: فوتولوسوفي هان وجينس ايركسون، فافيير ايهاكر و هيئة البيئة – أبوظبي

هيئة البيئة – أبوظبي، ص.ب: ٤٥٥٥٣ – أبوظبي، الامارات العربية المتحدة
ت: ٠٢-٤٤٥٤٧٧٧ ، ف: ٠٢-٤٤٦٤٧٩٩
البريد الإلكتروني: customerservice@ead.ae
الموقع الإلكتروني: www.ead.ae

كلمة

محمد أحمد البواردي
العضو المنتدب

عملت هيئة البيئة – أبوظبي بالتنسيق مع مختلف الجهات لمواجهة التحديات البيئية وبناء قدرات بيئية متميزة لإمارة أبوظبي. وقد تم تحقيق الكثير من الانجازات خلال السنوات الماضية، إلا أن هنالك الكثير مما يجب القيام به من أجل حماية البيئة في نفس الوقت الذي يتم فيه بناء اقتصاد قوى ومتطور.

لقد شهدت إمارة أبوظبي العديد من التطورات التي دفعت باتجاه إعادة هيكلة الجهاز الحكومي والعمل وفق إستراتيجية طويلة المدى للتنمية الشاملة.

وتتميز عملية التحول الراهنة بالشمولية وبقيامها على مبدأ الشراكة المتكافئة بين الحكومة والقطاعات الخاصة والمنظمات والفعاليات الاجتماعية بحيث يكون لكل منها دور أساسي في تحمل مسؤولية تحقيق التنمية والتقدم الحضاري في إطار التنمية المستدامة التي تتكامل فيها المصالح البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك تتاح الفرصة لجميع المؤسسات والفعاليات والأفراد للمساهمة في دعم جهود التنمية المستدامة من خلال إطار العمل الوارد في هذه الإستراتيجية.

تم إعداد هذه الإستراتيجية بناء على المعلومات التي توفرت من التقرير الأول عن حالة البيئة في إمارة أبوظبي فيما يتصل بتحديد أولويات الإمارة وخطط العمل اللازمة لها. وقد تم إعداد تقرير حالة البيئة بمشاركة واسعة من شركاء الهيئة الأساسيين ويتضمن مجموعة من المعايير التي يمكن اعتبارها قاعدة للمقارنة المستقبلية مع ما يحدث من تطور في حالة البيئة.

تحدد هذه الإستراتيجية الرؤية المستقبلية للإمارة بالإضافة إلى المهام والأهداف وخطة العمل الحالية والمستقبلية في مجال البيئة وتعد تعبيراً عن الرغبة في التقدم الاقتصادي والحضاري الذي تنشده الدولة ومؤسساتها المختلفة والتي يجب أن تعمل معاً من أجل مستقبل مستدام أكثر إشراقاً وازدهاراً.

إننا لا نفتقر إلى الموارد المطلوبة لنتبوأ مكانتنا بين الدول الأكثر تقدماً في العالم، فنحن لدينا الطاقة والتي هي المحرك الأكبر للتنمية، ولكننا بحاجة إلى أن نحسن استغلالها بأكبر قدر ممكن. هدفنا أن نكون في مصاف الدول المتقدمة في غضون عشرين سنة.

إنني أوجه إليكم الدعوة للعمل معاً لتحقيق هذا التحدي من أجل الأجيال القادمة.

الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي
العضو المنتدب لهيئة البيئة – أبوظبي

كلمة

ماجد المنصوري
الأمين العام

يسعدني أن أقدم الإستراتيجية البيئية لإمارة أبوظبي للفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م التي تسعى إلى التنسيق بين جهود هيئة البيئة – أبوظبي وشركائها في القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة من أجل تحقيق الأهداف الطموحة لإمارة أبوظبي في السنوات الخمس القادمة.

لا شك أن بيئتنا الطبيعية موردٌ لا يقدر بثمن، إلا أنها تواجه العديد من التحديات الكبيرة التي كانت نتاجاً مباشراً لبعض الأنشطة غير المستدامة التي سيمتد تأثيرها إلى المستقبل إذا لم نعمل على تصحيحها والتخفيف من آثارها. وبالرغم من التحديات التي فرضتها النهضة التنموية السريعة، فقد ظلت إمارة أبوظبي ملتزمة بأن تكون حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية في مقدمة أولوياتها الأساسية.

وفي الوقت نفسه بلورت القيادة في إمارة أبوظبي رؤية مستقبلية لتطوير الإمارة إلى بلد متقدم في غضون عشرين عاماً. وتفتح هذه الرؤية المجال للعديد من الضغوط التي يمكن أن تعاني منها البيئة نتيجة للمشروعات التنموية الضخمة التي ستشهدها مختلف القطاعات، غير أنها تفتح المجال أيضاً لفرص كبيرة لبذل المزيد من الجهود المشتركة والمتكاملة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد حان الوقت لنزيد من إسهاماتنا في ترسيخ المفاهيم المستدامة في حياة الناس اليومية وأن نكثف من جهود التوعية وتوفير المعلومات والإرشادات والدعم اللازم لمؤسسات الدولة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتضمين الاعتبارات البيئية في نظام العمل، بطريقة لا تعوق مسيرة تقدم إمارة أبوظبي ولا تفرط في خيارها الاستراتيجي بتحقيق التنمية المستدامة.

تتطلع هيئة البيئة – أبوظبي إلى مساهمة شركائها من الجهات المعنية في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة في مناقشة وتطوير وتنفيذ هذه الإستراتيجية التي تحدد منطلقات وموجهات عملها لخمس سنوات قادمة من خلال مفهوم متطور للمحافظة على البيئة يعتمد على تقاسم الأدوار وتوثيق التعاون والعمل المشترك.

تركز هذه الإستراتيجية الجديدة على أن تكون لها مخرجات محددة وقابلة للقياس لمعرفة مدى نجاح الأنشطة والبرامج وتقييمها واستغلال الإمكانيات والموازنات بحكمة وفاعلية. كما تركز الإستراتيجية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

إن تأمين سلامة البيئة والحياة الفطرية هي من صميم مسؤوليات الهيئة. ومن هذا المنطلق حرصنا أن تحدد خطتنا الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م معالم الطريق لتجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع والتأكد من الوصول إلى النتائج المنشودة.

أتوجه بالشكر إلى جميع الزملاء الذين ساهموا في إعداد هذه الإستراتيجية وإلى جميع شركائنا والمتعاونين معنا في مختلف الجهات الحكومية والأهلية والخاصة والذين نثق في أنهم سيواصلون العمل معنا في تنفيذ هذه الإستراتيجية وجني ثمارها المشتركة.

إننا فريق واحد نعمل جميعاً من أجل هدف مشترك: "نحو بيئة مستدامة من أجل مستقبل مستدام".

ماجد المنصوري
الأمين العام ، هيئة البيئة – أبو ظبي

بيان

التزام الإدارة:

نحن الموقعون أدناه، مدراء هيئة البيئة – أبوظبي، نعلن التزامنا بأن نعمل سوياً من أجل تطوير وتنفيذ السياسات الإستراتيجية والمبادرات التي تحتويها هذه الإستراتيجية لتحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، من أجل أن تكون أبوظبي في مصاف الدول المتقدمة وتحقيق رؤية الفريق أول سمو الشيخ/ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، حفظه الله، بأن تكون حكومة أبوظبي من أفضل خمس حكومات في العالم.

أولوياتنا:

١- الاستدامة البيئية
٢- إدارة الموارد المائية
٣- جودة الهواء
٤- إدارة النفايات والمواد الخطرة
٥- إدارة التنوع البيولوجي
٦- التوعية البيئية
٧- نظم إدارة البيئة والصحة والسلامة
٨- الكفاءة المؤسسية
٩- نظام إدارة الطوارئ
١٠- نظام المعلومات البيئية

قيمنا:

النزاهة

تعمل الهيئة على تحقيق أعلى المعايير عن طريق النزاهة واستخدام الوسائل القويمة في تعاملها مع البيئة والشركاء في إطار الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية.

التميز

تعنى الهيئة بأداء وظائفها بموارد عالية الجودة وباستخدام أفضل الوسائل والتقنيات المتاحة لتنفيذ المشاريع والبرامج المعتمدة.

التمكين

تكمن أصول الهيئة الحقيقية في قدراتها البشرية. هنالك تركيز كبير على سلامة الأفراد وجودة عملهم وإمكاناتهم وإنتاجيتهم.

الشفافية

تؤمن الهيئة بوضوح مواقفها وكيفية أدائها لمهامها المختلفة. وستقوم الهيئة بالإعلان عن إستراتيجيتها وأهدافها وطرق عملها من أجل درجة عالية من الشفافية مع الشركاء والعملاء.

الشراكة

تؤمن الهيئة بالعمل بالتعاون مع جميع الشركاء لتحقيق رؤيتها المستقبلية بما يشمل عامة الجمهور والجهات الحكومية والأهلية والخاصة.

المبادرة

يعتبر الإبداع النابع من المبادرة الذاتية للأفراد وفرق العمل نقطة البدء في اختراع الحلول المبتكرة. ولذلك تهتم إدارة الهيئة بتنمية وتشجيع التفكير الإبداعي لجميع العاملين بما يسهم في توفير وسائل جديدة وفعالة لدعم جهود تحقيق الأهداف المؤسسية.

الأجندة السياسية لإمارة أبوظبي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م

أطلقت إمارة أبوظبي في عام ٢٠٠٧م أجندتها السياسية لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، متضمنةً الرؤية الشاملة للإمارة وأهدافها المحورية للسنوات العشر القادمة. وتحتوي هذه الأجندة على الأهداف والمبادرات الرئيسية لمختلف الدوائر والهيئات الحكومية في الإمارة ودور مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لإمارة أبوظبي.

وتؤكد السياسات البيئية وسياسات البنى التحتية على الالتزام بتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية بطرق مستدامة وبأعلى المعايير التي تضمن سلامة المجتمع وحماية البيئة الطبيعية.

البيئة و الصحة و السلامة

صون الحياة الفطرية وحماية الإنسان

تتمتع إمارة أبوظبي بتنوع بيئي كبير، فهي موطن للعديد من الأنواع الفطرية النادرة على المستوى العالمي مثل الغزال العربي والطيور المهاجرة والعديد من الأسماك البحرية والحيوانات الأخرى.

تتضمن الأجندة السياسية موجهات عامة للتوجهات المستقبلية لهيئة البيئة – أبوظبي في دعم الجهود طويلة المدى للمحافظة على البيئة وحماية صحة وسلامة جميع المواطنين والمقيمين والزائرين. كما عهدت الإمارة للهيئة بقيادة جهودها في تطوير وتطبيق نظم إدارة البيئة والصحة والسلامة من أجل المحافظة على الحياة الفطرية وحماية الإنسان في الإمارة.

تستوعب الخطة الإستراتيجية لهيئة البيئة – أبوظبي (٢٠٠٨م - ٢٠١٢م) الموجهات العامة للأجندة السياسية للإمارة لدعم جهود الهيئة في الوصول إلى التميز في إنجاز مهامها المختلفة من خلال الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة.

ونظراً لأن البيئة الصحية تعد شرطاً أساسياً وعاملاً حاسماً وبالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية، فإن الهيئة تعمل في إطار إستراتيجيتها من أجل تشجيع الالتزام الذاتي للأنشطة الاقتصادية والتنموية في الإمارة عن طريق ترويج مبادئ المسؤولية البيئية ودعم جهود المؤسسات المختلفة في الإدارة المتكاملة للبيئة والصحة والسلامة.

هيئة البيئة – أبوظبي

منذ إنشاء هيئة البيئة – أبوظبي في عام ١٩٩٦م كهيئة حكومية مسئولة عن حماية البيئة والمحافظة عليها والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في إمارة أبوظبي، ظلت تعمل في تعاون وثيق مع الجهات الحكومية المحلية والاتحادية والشركاء العالميين باتجاه تحقيق رؤيتها المستقبلية والعمل من أجل الاستدامة البيئية.

وفي يوليو ٢٠٠٥م، أصدر صاحب السمو الشيخ/ خليفه بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥م بإعادة تنظيم الهيئة وتغيير اسمها إلى "هيئة البيئة – أبوظبي" لتكون السلطة المختصة بشؤون البيئة والحياة الفطرية في الإمارة التي تقوم بمساعدة الهيئة الاتحادية للبيئة ووزارة البيئة والمياه في تنفيذ القوانين البيئية واللوائح التنظيمية.

لقد تعرضت البيئة في إمارة أبوظبي إلى ضغوط متزايدة نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع والزيادة السكانية الكبيرة مما أدى إلى زيادة كبيرة في استهلاك المياه وزيادة مستويات تلوث الهواء والاستخدام المكثف للأسمدة وزيادة تلوث المياه في الإمارة.

ونظراً لأن دولة الإمارات العربية المتحدة تحظى بواحدة من أكثر البيئات الاقتصادية تحرراً وانفتاحا في المنطقة، والتي تقوم على بنىً تحتية عالية التطور، فقد كانت ولا تزال المصب الدائم الذي يستقبل أعداداً هائلة من الباحثين عن العمل أو الاستثمار، الأمر الذي يستلزم بذل جهود استثنائية في السنوات القادمة لاستيعاب النمو السكاني والتطور الاقتصادي بطريقة مستدامة تضمن المحافظة على البيئة الطبيعية وحماية صحة وسلامة الإنسان.

وحالياً فإن القيادة في إمارة أبوظبي قد بلورت رؤية طموحة لإمارة أبوظبي بالتحول إلى بلد متقدم خلال العشرين عاماً القادمة. وتبعاً لذلك فإن هيئة البيئة – أبوظبي ستعمل على مواجهة مختلف التحديات لضمان حماية البيئة مع فتح المجال رحباً لتكثيف التعاون والعمل المشترك من أجل الوصول إلى الغايات المنشودة.

رؤيتنا:

"نحو بيئة مستدامة من أجل مستقبل مستدام"

رسالتنا:

"حماية البيئة والمحافظة عليها من أجل حياة أفضل للجميع"

الإستراتيجية البيئية لإمارة أبوظبي ٢٠٠٨-٢٠١٢م

وضعت إمارة أبوظبي إطاراً لإستراتيجية تكوين مجتمع آمن ومستقر ولبناء اقتصاد مستدام ومنفتح ومنافس على الصعيد العالمي. ومن أجل تحقيق رؤية أبوظبي للتنمية المستدامة، فإن على هيئات وإدارات وأقسام الحكومة الالتزام بالعمل المشترك والتنسيق الفعال لتحقيق هذه الرؤية الطموحة. لذلك قام المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في عام ٢٠٠٧م برعاية مبادرات التخطيط الاستراتيجي في (١٢) من المؤسسات الحكومية التابعة للإمارة.

تركز عملية التخطيط الاستراتيجي في هيئة البيئة – أبوظبي على تحديد الأولويات والأهداف التي تساعد في تركيز جهود الهيئة على تحقيق النتائج المنشودة التالية:

١- تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة مع إدارة بيئية مستدامة

٢- مجتمع واع يساهم في الاستدامة البيئية

٣- بيئة نظيفة آمنة ومحمية:

الجو (تغير المناخ، طبقة الأوزون، الهواء والضوضاء)

المياه

النفايات

التربة (الأرض)

المياه (البحر)

التنوع البيولوجي

٤- مكان عمل آمن وصحي

وقد اتبعت الهيئة مقاربة متطورةً في وضع هذه الإستراتيجية بالتركيز على تبادل الآراء والإطلاع على المعلومات والتجارب والتعلم منها بحيث تأتي القرارات الاستراتيجية ويتم رسم السياسات وتنفيذها في إطار إدارة عملية التغيير التي تحددها المراجعة الدائمة والتدقيق وأخذ الدروس من التجربة والتطوير الدائم والتحسين المستمر.

التطور المؤسسي للهيئة في السنوات الخمس القادمة

تقوم الرؤية البيئية لأبوظبي على اللامركزية والمشاركة في تحمل المسؤولية. ويتوقع أن تنهض جميع المؤسسات القائمة والجديدة بدورها في إنشاء وإدارة نظم إدارة البيئة والصحة والسلامة وبرامج التعليم والتوعية البيئية والبحوث وغيرها من المجالات، على أن تركز هيئة البيئة على الدور التنظيمي، كما هو مبين في الرسم التوضيحي التالي:

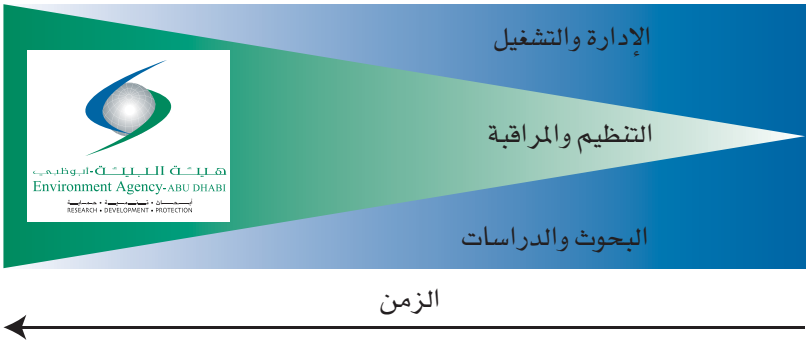

الأولويات البيئية

حددت الهيئة عشر أولويات لحماية البيئة ومعالجة المشكلات البيئية. وقد تم استنباط هذه الأولويات من المحاور العامة للأجندة السياسية لإمارة أبوظبي وبما يتوافق مع الواقع العملي والقدرات المتوفرة لدى الهيئة وشركائها في القطاعات المختلفة.

الاستدامة البيئية

تلتزم هيئة البيئة – أبوظبي بالعمل على مراعاة الاعتبارات البيئية للتنمية المستدامة وفقاً للقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥م في شأن إعادة تنظيم هيئة البيئة – أبوظبي والقانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩م في شأن حماية وتنمية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأولوية الأولى: الاستدامة البيئية

يضيف النمو الزراعي والصناعي والزيادة المقابلة في عدد السكان المزيد من الضغوط على البيئة. فهنالك العديد من مشاريع الكهرباء والتحلية في طريقها للتنفيذ كما ستتوسع المستشفيات مولدةً المزيد من النفايات الطبية والمواد الخطرة. وقد زاد عدد السيارات بصورة كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة. وتم تشجير المزيد من المساحات وتشجيع الزراعة الأمر الذي أدى إلى زيادة استخدام المبيدات. في خضم هذه الأنشطة التنموية المكثفة، تعد الاستدامة البيئية تحدياً كبيراً وهاماً.

تلتزم هيئة البيئة – أبوظبي بالعمل على مراعاة الاعتبارات البيئية للتنمية المستدامة وفقاً للقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥م في شأن إعادة تنظيم هيئة البيئة – أبوظبي والقانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩م في شأن حماية وتنمية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالرغم من عدم وجود إطار عمل محدد للتنمية المستدامة في إمارة أبوظبي في الوقت الراهن، إلا أن الهيئة تقوم بمتابعة تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة الخاصة بتقييم الأثر البيئي لمشاريع وخطط التنمية المختلفة.

وقد شرعت الهيئة حالياً في وضع مؤشر الأداء البيئي لإمارة أبوظبي والذي يتكون من مؤشرات قطاعية مثل الهواء والماء والنفايات والتنوع البيولوجي ونظم إدارة البيئة والصحة والسلامة. وسيركز هذا المؤشر على الاعتبارات الإقليمية والحالة البيئية في أبوظبي. وتشمل مكونات مؤشر الأداء البيئي المؤشرات المحتملة من الصناعات الرائدة وأفضل الممارسات.

جدول رقم (١) أهداف الاستدامة البيئية

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م
• وضع مؤشر الأداء البيئي لإمارة أبوظبي	قيد الإنجاز	٪١٠٠
• ١٠٠٪ من المشاريع الإنمائية والصناعية الجديدة متوافقة مع المعايير البيئية	٪٩٢	٪٩٥
• ١٠٠٪ من المنشآت الصناعية القائمة متوافقة مع المعايير البيئية	٪٧٠	٪٨٥

إدارة الموارد المائية

تقوم الهيئة بإعداد وتطوير سياسات حماية الموارد المائية العذبة والمالحة لدعم جهود تنفيذ الأجندة السياسية لإمارة أبوظبي. ويشمل ذلك معايير تصريف المياه العادمة وإرشادات المحافظة على المياه وإعادة الاستخدام والتدوير ومواصفات الري ومتطلبات حماية المياه الجوفية. كما يتم إنشاء قاعدة البيانات الأساسية للمراقبة والتقييم المستمر لحالة الموارد المائية.

الأولوية الثانية : إدارة الموارد المائية

تعتبر المياه سلعة نادرة في إمارة أبوظبي كما هو الحال في المناطق القاحلة. يقدر المتوسط السنوي لهطول الأمطار في الإمارة بما يقل عن ١٠٠مم. وتؤدي الظروف المناخية إلى معدل منخفض لإعادة شحن المياه الجوفية يقل عن (٤٪) سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم المياه الجوفية مالحة أو شديدة الملوحة. وتقدر نسبة المياه العذبة منها بحوالي ٣٪ فقط.

يبلغ معدل استهلاك المياه في إمارة أبوظبي (٢٦) ضعفاً لمستوى الإمدادات المتجددة وتتدهور مستويات ونوعية المياه الجوفية في العديد من المناطق نتيجة السحب العشوائي غير المنظم وخاصة للاستخدامات الزراعية ولري الغابات والتي تمثل حوالي ٥٨٪ و ١٨٪ على التوالي من الاستهلاك الكلي للمياه في الإمارة. ويقدر الاستهلاك اليومي للفرد من المياه في الإمارة بحوالي ٥٥٠ لتراً من المياه وهو ما يعد من أعلى المعدلات العالمية. وقد تزايد استخدام المياه الجوفية المالحة في الري مما أدى إلى زيادة ملوحة التربة في العديد من المناطق والتي أصبحت غير صالحة سوى لزراعة بعض النباتات التي تتحمل الملوحة مثل الرودس والنخيل. كما أدى الاستخدام المكثف وغير الصحيح للأسمدة غير العضوية بواسطة المزارعين إلى الانتشار الواسع للنترات وتلوث المياه الجوفية.

تقوم الهيئة بإعداد وتطوير سياسات حماية الموارد المائية العذبة والمالحة لدعم جهود تنفيذ الأجندة السياسية لإمارة أبوظبي. ويشمل ذلك معايير تصريف المياه العادمة وإرشادات المحافظة على المياه وإعادة الاستخدام والتدوير ومواصفات الري ومتطلبات حماية المياه الجوفية. كما يتم إنشاء قاعدة البيانات الأساسية للمراقبة والتقييم المستمر لحالة الموارد المائية.

تتولى هيئة البيئة مسؤولية إدارة المياه الجوفية في إمارة أبوظبي. وقد قامت لأجل ذلك بإنشاء شبكة لمراقبة المياه الجوفية في الإمارة. وحققت الهيئة تقدماً كبيراً في إنشاء قاعدة بيانات شاملة للموارد المائية في الإمارة، تعتبر الأكبر من نوعها في المنطقة.تتضمن خطة التطور العمراني لأبوظبي ٢٠٣٠م بعض التصورات المستقبلية التي يمكن أن يستنتج منها أن عدد سكان مدينة أبوظبي سينمو إلى ١,٣ مليون نسمة في السنوات الخمس القادمة بالإضافة إلى استقبال ٣,٣ مليون سائح في السنة وتشييد حوالي ٢٥١,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة. ولمواكبة الطفرة الاستثنائية في استهلاك المياه في السنوات القادمة، فإن إستراتيجية الهيئة تركز بصورة أساسية على إدارة الموارد المائية والطلب على المياه.

تهتم السياسة المائية في إمارة أبوظبي بصورة أساسية بزيادة إمدادات المياه أكثر من التركيز على زيادة كفاءة الاستخدام وذلك من خلال تحسين إدارة الطلب. يمكن أن تنتج محطات تحلية المياه حوالي ٧٥٠ مليون متر مكعب من المياه في العام، إلا أن ذلك يتم بتكاليف عالية جداً ومن خلال عمليات تستنزف قدراً كبيراً من الطاقة.

جدول رقم (٢) : أهداف إدارة الموارد المائية

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• تقليل الاستهلاك اليومي للفرد في إمارة أبوظبي إلى ٣٥٠ لتراً	٤٠٠/الفرد/اليوم	٣٫٥٠٠م٣
• تقليل استهلاك الهكتار الزراعي إلى ١٨,٠٠٠م٣	٢١,٥٠٠م٣	٢٣,٥٠٠م٣
• تقليل استهلاك هكتار الغابات إلى ٢,٥٠٠م٣	٣,٠٠٠م٣	٥٥٠/الفرد/اليوم
• تحسين نوعية المياه في إمارة أبوظبي:		
الملوحة: ٣٠٠-٧٠,٠٠٠ جزء من المليون	الملوحة: ٥٠٠-٧٠,٠٠٠ جزء من المليون	الملوحة: ٨٠٠-٧٠,٠٠٠ جزء من المليون
حمولة المياه من النتروجين: ٥-٤٥ جزءً من المليون	حمولة المياه من النتروجين: ٥-٧٠ جزءً من المليون	النتروجين: ٥-٨٠ جزءً من المليون
• تحسين مخزونات الموارد الجوفية ووفرة المياه في الإمارة:		
المياه العذبة: ١٧ كلم٢	المياه العذبة: ١٦,٥ كلم٢	المياه العذبة: ١٦,٢٥ كلم٢
المياه المالحة: ١١٣ كلم٢	المياه المالحة: ١١٤,٢٥ كلم٢	المياه المالحة: ١١٥,٨ كلم٢
المياه شديدة الملوحة: ٥٠٥ كلم٢	المياه شديدة الملوحة: ٥٠٧ كلم٢	المياه شديدة الملوحة: ٥٠٨,٦ كلم٢
• إنجاز ١٠٠ ٪ من مشروع مسح التربة	٩٠٪	٤٠٪
• إنجاز ١٠٠ ٪ من خرائط الملوحة والمراقبة	٦٠٪	٤٠٪

جودة الهواء

تقوم هيئة البيئة بإعداد سياسات الحماية ومعايير جودة الهواء الخارجي والداخلي في مواقع العمل التي تشمل المصانع والمباني التجارية والمدارس والمستشفيات وفقاً للأجندة السياسية لإمارة أبوظبي. كما تساهم الهيئة في المبادرات الحكومية باستخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة الهادفة إلى تعزيز مكانة أبوظبي كمصدر عالمي للطاقة على المدى الطويل.

الأولوية الثالثة: جودة الهواء

تعد صناعة النفط والغاز المصدر الرئيسي لتلوث الهواء في إمارة أبوظبي، تليها صناعة توليد الكهرباء والنقل. ويمكن أن يؤدي تجاوز الحدود الإرشادية للعديد من الملوثات مثل ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والأوزون والجسيمات العالقة في الهواء إلى الإضرار بصحة الإنسان والتسبب في الأمراض التنفسية الحادة والمزمنة وغيرها من المخاطر الصحية. ويأتي معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أعلى المعدلات العالمية.

تقوم هيئة البيئة بإعداد سياسات الحماية ومعايير جودة الهواء الخارجي والداخلي في مواقع العمل التي تشمل المصانع والمباني التجارية والمدارس والمستشفيات وفقاً للأجندة السياسية لإمارة أبوظبي.

كما تساهم الهيئة في المبادرات الحكومية باستخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة الهادفة إلى تعزيز مكانة أبوظبي كمصدر عالمي للطاقة على المدى الطويل. وتعمل الهيئة في هذا المجال من خلال اللجنتين اللتين شكلهما المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي فيما يختص باستخدام الغاز الطبيعي المضغوط والديزل قليل المحتوى من الكبريت.

انسجاماً مع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو، فإن هيئة البيئة – أبوظبي تسعى من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية العليا للعمل من أجل تقليل انبعاث غازات الدفيئة. كما تتولى الهيئة مسؤولية إدارة استيراد المواد المستنفدة للأوزون من خلال المنافذ الحدودية للإمارة والتأكد من الموافقة المسبقة للهيئة الاتحادية للبيئة المسؤولة عن إدارة نظام الحصة المسموح بها للدولة من هذه المواد.

جدول رقم (٣): أهداف جودة الهواء

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• ١٠٠٪ من قياسات تركيز أكاسيد الكبريت والنتروجين والجسيمات العالقة (١٠ ميكرون) ومستويات الأوزون الأرضي وأول أكسيد الكربون	٧٥ ٪ لا تتجاوز الحدود الإرشادية	٨٠ ٪ لا تتجاوز الحدود الإرشادية
• إنجاز ١٠٠ ٪ من مشروع قاعدة البيانات الأساسية لمستويات الضوضاء	٣٥٪	١٠٠٪
• ٨٠٪ من نسبة المنشآت متوافقة مع الحدود الإرشادية لمستويات الضوضاء من المصدر	قيد الإنجاز يعتمد على مشروع قاعدة البيانات الأساسية	٤٠٪
• ٢٠٪ زيادة في نسبة السيارات المعدلة لاستخدام الغاز الطبيعي المضغوط	٠٪	١٠٪
• ١٠٠٪ نسبة استخدام الديزل الذي يحتوي على ٥٠٠ جزء من المليون من الكبريت	٠٪	٩٠٪

إدارة النفايات والمواد الخطرة

وفقاً للأجندة السياسية لإمارة أبوظبي، سيقوم مركز إدارة النفايات في الإمارة بالتنسيق مع الهيئة بتوفير مراكز معالجة النفايات والتخلص منها، وإنشاء قاعدة معلومات ووضع إستراتيجية بعيدة المدى لإدارة النفايات وإعداد دليل مؤشرات تقنية بالإضافة إلى المراجعة التقويمية التي تغطي أطر معالجة النفايات كافةً. في إطار تنفيذ ذلك، فإن تقليل النفايات المنتجة في اليوم والمعالجة الفعالة للنفايات تعتبر ذات أهمية رئيسية للهيئة.

الأولوية الرابعة: إدارة النفايات والمواد الخطرة:

تتسبب النفايات والطرق المستخدمة في معالجتها في عدد من المشكلات البيئية منها على سبيل المثال انبعاث غازات الدفيئة والمعادن السامة وغيرها من الكيماويات الخطرة. إذا لم يتم إنشاء وإدارة مدافن النفايات بالطريقة الصحيحة، فإنها يمكن أن تتسبب في تسرب الملوثات إلى المياه الجوفية وتؤدي إلى انبعاث الغازات التي تساهم في التغير المناخي العالمي. كما يمكن أن تتصاعد منها الأبخرة السامة التي تهدد صحة وحياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى. وتقدر النفايات البلدية المنتجة في أبوظبي بحوالي ٢,١٦٤ طناً في اليوم.

يتم حالياً رصد المواد الخطرة (التي تتضمن المواد المشعة) في (٦) من منافذ الدخول إلى إمارة أبوظبي بالإضافة إلى مواقع تخزين هذه المواد في الإمارة، إلا أن عدم وجود نظام اتحادي للتحكم في دخول المواد الخطرة إلى الدولة، يعتبر من المشكلات التي تواجه الهيئة في هذا المجال.

ويتوقع حدوث زيادة كبيرة في النفايات المنتجة في الإمارة بسبب الزيادة المتوقعة في التنمية الاقتصادية والصناعية مما يتطلب زيادة مرافق معالجة النفايات وخصوصاً المرافق المخصصة للتخلص من النفايات الخطرة.

لم تكن هنالك جهة مركزية للإشراف على إدارة النفايات في إمارة أبوظبي، لذلك تم تشكيل لجنة عليا بواسطة المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٧م برئاسة هيئة البيئة للمساعدة في تطبيق القانون والإستراتيجية وتطوير سياسات وممارسات إدارة النفايات. كما وافق المجلس على إنشاء مركز لإدارة النفايات في الإمارة والذي بدأ عمله في شهر يناير ٢٠٠٨م بإشراف اللجنة العليا.

وفقاً للأجندة السياسية لإمارة أبوظبي، سيقوم مركز إدارة النفايات في الإمارة بالتنسيق مع الهيئة بتوفير مراكز معالجة النفايات والتخلص منها، وإنشاء قاعدة معلومات ووضع إستراتيجية بعيدة المدى لإدارة النفايات وإعداد دليل مؤشرات تقنية بالإضافة إلى المراجعة التقويمية التي تغطي أطر معالجة النفايات كافةً. في إطار تنفيذ ذلك، فإن تقليل النفايات المنتجة في اليوم والمعالجة الفعالة للنفايات تعتبر ذات أهمية رئيسية للهيئة.

جدول رقم (٤): أهداف إدارة النفايات والمواد الخطرة

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• ١٠٠٪ من شحنات الكيماويات والمواد الخطرة (بما يشمل المواد المشعة) التي يسمح لها بدخول الإمارة مستوفية لمتطلبات أبوظبي	١٠٠٪	١٠٠٪
• ١٠٠٪ من شحنات المواد المشعة المعاد تصديرها من خلال منافذ أبوظبي مستوفية لمتطلبات الإمارة	٧٠٪	١٠٠٪
• ١٠٠٪ من مرافق تخزين الكيماويات والمواد المشعة التابعة للشركات المرخصة خاضعة لمتطلبات إمارة أبوظبي	٥٠٪	١٠٠٪
• ١٠٠٪ من الشركات المرخصة متوافقة مع المتطلبات المتعلقة بممارسات الإشعاع في خارج المناطق التي تديرها مجموعة شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)	٢٠٪	١٠٠٪
• تضييق الفجوة في معالجة النفايات الصناعية الخطرة من القطاعات غير النفطية إلى ٠٪	٩٠٪	٨٠٪
• تضييق الفجوة في معالجة النفايات الطبية الخطرة إلى ٠٪	٢٥٪	١٥٪

إدارة التنوع البيولوجي

تقوم الهيئة الآن بتحويل تركيزها من أسلوب المحافظة على الأنواع إلى مفهوم أوسع يقوم على حماية النظم البيئية الهامة التي تشكل منظومة متكاملة من الأنواع والعلاقات والعوامل الطبيعية. ويمكن هذا المفهوم الهيئة من معرفة ومعالجة وتخفيف الأسباب الجذرية لتدهور الحياة الفطرية. كما يمكنها من إنشاء المحميات المناسبة والقيام بعمليات إعادة تأهيل واستعادة النظم البيئية المتدهورة وحماية الأنواع المهددة بالانقراض في هذه النظم.

إدارة التنوع البيولوجي

تحدث تغيرات في المواطن الطبيعية والنظم البيئية في مختلف أنحاء إمارة أبوظبي بمعدلات أكبر من ذي قبل. ولا شك أن النمو الاقتصادي والسكاني السريع وتوسع المناطق الحضرية وتدهور المواطن الطبيعية والتلوث وانتشار الأنواع العدوانية والتغيرات المناخية تضع ضغوطاً هائلة على البيئات البرية والبحرية. ويؤدي ذلك إلى تدهور كبير في المواطن الطبيعية، كما يؤدي إلى تقسيم تلك المواطن وتجزئتها مما يعرض الحياة الفطرية فيها إلى الخطر ويقلل بالتالي من التنوع البيولوجي.

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة طرفاً في اتفاقية التنوع البيولوجي التي تتطلب إنشاء نظام للمحميات الطبيعية للمحافظة على التنوع البيولوجي ووضع أدلة إرشادية لاختيار وإنشاء وإدارة تلك المحميات وتعزيز حماية النظم البيئية والمواطن الطبيعية والمحافظة على وجود أعداد مستدامة من الأنواع المختلفة. وتمثل المحميات البرية القائمة حالياً في إمارة أبوظبي حوالي ٤,٣٧٪ من المساحة الكلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتقوم الهيئة الآن بتحويل تركيزها من أسلوب المحافظة على الأنواع إلى مفهوم أوسع يقوم على حماية النظم البيئية الهامة التي تشكل منظومة متكاملة من الأنواع والعلاقات والعوامل الطبيعية. ويمكن هذا المفهوم الهيئة من معرفة ومعالجة وتخفيف الأسباب الجذرية لتدهور الحياة الفطرية. كما يمكنها من إنشاء المحميات المناسبة والقيام بعمليات إعادة تأهيل واستعادة النظم البيئية المتدهورة وحماية الأنواع المهددة بالانقراض في هذه النظم.

جدول رقم (٥): أهداف إدارة التنوع البيولوجي

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• زيادة مساحة المحميات الطبيعية بنسبة ١٢٪	٦٪	٤,٣٧ ٪
• إبقاء النسبة التي تشغلها الغابات عند نسبة ١,٨٤٪ من مساحة الإمارة	١,٨٤ ٪	١,٨٤ ٪
• زيادة عدد الأنواع في برامج الإكثار خارج البيئات الطبيعية (الإكثار بالاسر) إلى ٢٥ نوعا	٢٠ نوعاً	٢٠ نوعاً
• زيادة مستوى تطبيق القوانين البرية والبحرية إلى ١٠٠٪.	بحرية: ١٠٠٪ برية: سيتم تحديد مستوى تطبيق القوانين البرية بناء على نتائج الدراسة التي سيتم إجراؤها في عام ٢٠٠٨م.	برية: ٥ مخالفات سيتم تحديد مستوى تطبيق القوانين البرية بناء على نتائج الدراسة التي سيتم إجراؤها في عام ٢٠٠٨م.
• زيادة عدد الأنواع الرئيسية من الأسماك التي يتم الرصد المنتظم لحالتها الراهنة إلى ٢٠ نوعاً.	حالة ٣ أنواع رئيسية	حالة ١١ نوعاً رئيسياً
• زيادة عدد النظم والمواطن البحرية التي يتم الرصد المنتظم لحالتها الراهنة إلى ٨ نظم إيكولوجية وموائل بحرية.	موئل رئيسي (١) الشعب المرجانية	٤ موائل رئيسية

التوعية البيئية

توفر الهيئة الخبراء والمتخصصين للتحدث إلى وسائل الإعلام وإلقاء المحاضرات في التجمعات والأنشطة التي تنظمها الجهات الحكومية والمدارس والجامعات والكليات ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية. كما تشارك الهيئة وتنظم الحملات التي تستهدف قطاعات معنية مثل حملة الفنادق الخضراء.

التوعية البيئية

يعتبر التعليم البيئي ورفع مستويات الوعي العام مؤشراً رئيسياً للنجاح في تطبيق إستراتيجية التوعية البيئية في المجتمع. ويتم تصميم وتطبيق إستراتيجية للتعليم والتوعية البيئية بالاشتراك مع جميع الجهات المعنية بناء على الإنجازات التي تحققت بالفعل في هذا المجال. وتتلخص الغاية الأساسية في غرس روح المواطنة البيئية في عقول وقلوب أفراد ومؤسسات الدولة والمجتمع.

هنالك نقص في المعلومات المتصلة بمستويات الوعي البيئي في إمارة أبوظبي، حيث لم يتم رصد مستويات الوعي البيئي، ولذلك تقوم الهيئة حالياً بالمسوحات اللازمة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لقياس مستويات الوعي البيئي وتطوير البرامج والأنشطة وأساليب العمل المناسبة مع القطاعات المستهدفة.

تحاول الهيئة من خلال جهودها المستمرة زيادة مستويات الوعي البيئي المعرفي والسلوكي لدى مختلف قطاعات وأفراد المجتمع في إمارة أبوظبي. ومن الوسائل التي تستخدمها الهيئة في هذا المنحى المعارض والرحلات الميدانية والمجسمات والمحاضرات وحملات التنظيف وأفلام الفيديو والكتب وغيرها من الوسائل التي تحاول إيجاد رابطة شخصية حميمة بين الأطفال والكبار وبين البيئة التي يعيشون فيها والكائنات الفطرية التي تشاركهم الحياة في هذه البيئة. ويتم استخدام لغات متعددة مثل العربية والإنجليزية والأوردية والمالايالامية لتغطية القطاعات المختلفة.

وتوفر الهيئة الخبراء والمتخصصين للتحدث إلى وسائل الإعلام وإلقاء المحاضرات في التجمعات والأنشطة التي تنظمها الجهات الحكومية والمدارس والجامعات والكليات ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية. كما تشارك الهيئة وتنظم الحملات التي تستهدف قطاعات معنية مثل حملة الفنادق الخضراء.

جدول رقم (٦): أهداف التوعية البيئية

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• تحسين مستويات الوعي بنسبة ٢٠٪ وذلك بزيادة عدد الأفراد الذين يتم الوصول إليها عبر وسائل الإعلام والنشر والعلاقات العامة	٢٠٠،٠٠٠ للسنة	١٠٪
• زيادة عدد البرامج التي تنفذها الهيئة مع مختلف القطاعات المستهدفة بنسبة ٢٠٪	١٠	١٠٪
• زيادة عدد وسائل الإعلام المهتمة بالتوعية البيئية بنسبة ٢٠٪	٦٣	١٠٪
• زيادة عدد المبادرات البيئية للقطاعات الحكومية والخاصة إلى ٢٠ مبادرة	٤	١١

نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة

ستقوم الهيئة بوضع إطار تنظيمي من خلال مجموعة من سياسات الحماية البيئية وأدلة الممارسة بالتركيز على قطاعات البناء والإنشاءات والنقل والصحة والمياه والأرض والضوضاء والنفايات والمواد الخطرة والتنوع البيولوجي والصحة البيئية والمهنية والسلامة.

نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة

يقوم نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة على مفهوم متكامل يضع في اعتباره حماية البيئة وصحة الإنسان وسلامة العاملين والمجتمع بصورة عامة. ويدرك هذا المفهوم التداخل بين الاعتبارات المتصلة بالبيئة والصحة وسلامة العاملين والمجتمع ومساهمة جميع القطاعات التنموية والصناعية في إدارة وتخفيف المخاطر.

لقد تم اعتماد سياسة البيئة والصحة والسلامة في إمارة أبوظبي بواسطة المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٦م. وتم وضع خطة تنفيذية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م لتطوير وتطبيق نظام لإدارة البيئة والصحة والسلامة في الإمارة. وتم تشكيل لجنة عليا برئاسة الهيئة، وسبع لجان قطاعية من أجل وضع آليات لتنفيذ هذا النظام.

وفقاً للأجندة السياسة لإمارة أبوظبي، فإن الهيئة ستقوم بوضع إطار تنظيمي من خلال مجموعة من سياسات الحماية البيئية وأدلة الممارسة بالتركيز على قطاعات البناء والإنشاءات والنقل والصحة والمياه والأرض والضوضاء والنفايات والمواد الخطرة والتنوع البيولوجي والصحة البيئية والمهنية والسلامة.

وستقدم الهيئة التدريب والدعم الفني للقطاعات المختلفة لوضع النظم الخاصة بها لإدارة البيئة والصحة والسلامة. كما ستقوم بمراقبة تطبيق هذه النظم في جميع القطاعات وتقوم بالتعاون مع اللجنة العليا في إنشاء آلية لمتابعة تقارير أداء نظم إدارة البيئة والصحة والسلامة بهدف تطويرها إلى نظم معتمدة وتوسيع قدرات الإمارة في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك، أخذت الهيئة المبادرة لإطلاق نظام شامل لإدارة البيئة والصحة والسلامة الخاص بها من أجل إيجاد نموذج للمؤسسات الحكومية الأخرى لتطبيق هذا النظام وتحقيق أهداف الإمارة في هذا المجال. وقد تم إنشاء إدارة خاصة لمتابعة تنفيذ هذا النظام داخلياً في الهيئة وخارجياً في القطاعات المستهدفة بنظام إدارة الصحة والسلامة على مستوى الإمارة. سيتضمن النظام الداخلي تحديد خصائص الصحة والسلامة والبيئة الداخلية (النفايات المنتجة داخلياً والطاقة المستهلكة والضجيج ونوعية الهواء في الداخل والأسباب المحتملة للحوادث) وتحديد الأهداف للتحسين وتنفيذ برامج لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء.

جدول رقم (٧): أهداف نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• ١٠٠ ٪ استكمال وضع إطار عمل تنفيذي لسبعة قطاعات.	قيد التنفيذ	٪١٠٠
• ١٠٠٪ من المؤسسات المستهدفة متوافقة مع متطلبات نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة.	٪٠	٪٥٠

الكفاءة المؤسسية

تركز الهيئة على الممكنات الأساسية التي تشمل زيادة الكفاءة وتقليل تكلفة الخدمات وتقليل مستويات العطالة المقنعة وتحسين الأداء الحكومي وزيادة نسبة التوطين وإسناد الخدمات غير الأساسية للقطاع الخاص (الخصخصة) وزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الأساسية وزيادة كفاءة استخدام التكنولوجيا.

الكفاءة المؤسسية

حددت دراسة مواطن القوة والضعف التي تم القيام بها لوضع هذه الإستراتيجية الحاجة إلى تطوير وتبسيط الإجراءات الداخلية والاستعانة بأفضل الممارسات.

لوحظ أن هنالك إسهامات محدودة من المؤسسات التجارية والتنموية في التنمية المستدامة. وهنالك فجوة في البرامج الخاصة بتحفيز وتشجيع المشاركة مع القطاع الخاص بالإضافة إلى محدودية برامج المراقبة المنتظمة والتقارير الدورية حول التحسينات التشغيلية.

تركز الهيئة على المكنات الأساسية التي تشمل زيادة الكفاءة وتقليل تكلفة الخدمات وتقليل مستويات العطالة المقنعة وتحسين الأداء الحكومي وزيادة نسبة التوطين وإسناد الخدمات غير الأساسية للقطاع الخاص (الخصخصة) وزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الأساسية وزيادة كفاءة استخدام التكنولوجيا.

ستحاول الهيئة تحسين درجاتها في نموذج جائزة أبوظبي للأداء الحكومي المتميز وستركز على العملاء والجهات المعنية للوفاء باحتياجاتها وتوقعاتها وتحسين الكفاءة التشغيلية للوصول إلى المستويات المنشودة وتطوير سياسة الموارد البشرية.
كما ستعمل الهيئة على زيادة التواصل مع العملاء والجهات المعنية من خلال خدمات الحكومة الالكترونية مع تطوير وتطبيق إطار عمل لمراقبة وقياس الكفاءة التشغيلية واستخدام نظام مؤسسي لإدارة الأداء.

جدول رقم (٨): أهداف الكفاءة المؤسسية

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• تحسين درجات الهيئة في نموذج جائزة أبوظبي للأداء الحكومي المتميز إلى ما لا يقل عن ٦٥٠ درجة	٣١٠-٤٠٠	٥٠٠ على الأقل
• استكمال نظام الإدارة المؤسسية للأداء بنسبة ١٠٠٪ بما يتضمن بدء استخدام نماذج التقييم.	تطوير الابرنامج	١٠٠٪

نظام إدارة الطوارئ

على الهيئة أن تدير المخاطر الناجمة عن أنشطتها، بالإضافة إلى أية مخاطر أخرى يكلفها بها مركز إدارة الطوارئ على مستوى الإمارة. وسيتم ذلك من خلال نظام متطور لإدارة الطوارئ يتضمن برامج للوقاية والتخفيف والاستعداد والاستعادة والاستجابة لإدارة أية حالات طارئة داخل الهيئة أو خارجها.

نظام إدارة الطوارئ

نظراً لحاجة الإمارة إلى نظام إدارة للطوارئ، فقد تم تشكيل لجنة أبوظبي العليا لإدارة الطوارئ برئاسة هيئة البيئة. أنهت هذه اللجنة مشروعاً لتطوير نظام للمخاطر كافةً في الإمارة بما يتضمن إنشاء مركز لإدارة الطوارئ في الإمارة. قام المجلس التنفيذي بتزكية هذا الاقتراح المنسجم مع الإستراتيجية الوطنية لنظام الطوارئ الاتحادي.

على الهيئة أن تدير المخاطر الناجمة عن أنشطتها، بالإضافة إلى أية مخاطر أخرى يكلفها بها مركز إدارة الطوارئ على مستوى الإمارة. وسيتم ذلك من خلال نظام متطور لإدارة الطوارئ يتضمن برامج للوقاية والتخفيف والاستعداد والاستعادة والاستجابة لإدارة أية حالات طارئة داخل الهيئة أو خارجها.

استحدثت الهيئة وحدة للطوارئ تستجيب إلى مختلف الشكاوى البيئية والأمور الطارئة في الإمارة وهي تقدم الدعم الفني والمساعدة بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى خلال العمليات.

وأنشأت الهيئة في ابريل ٢٠٠٧م لجنة السلامة والطوارئ لتكون مسؤولة عن تنفيذ واستمرارية نظام إدارة الطوارئ في الهيئة.

جدول رقم (٩): أهداف نظام إدارة الطوارئ

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• الاستجابة لجميع إنذارات ونداءات الطوارئ الخارجية في الوقت المحدد في الإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة (١٠٠٪)	١٠٠٪	١٠٠٪
• استكمال وتطبيق نظام هيئة البيئة لإدارة الطوارئ الخارجية (١٠٠٪)	١٠٠٪	١٠٠٪

نظام المعلومات البيئية

تقوم الهيئة بإنشاء شبكة للمعلومات البيئية تتكون من البيانات البيئية القاعدية التي يتم جمعها من محطات الرصد والمراقبة للمساعدة في اتخاذ قرارات بيئية مبنية على المعلومات الميدانية الدقيقة.

نظام المعلومات البيئية

تقوم الهيئة بإنشاء شبكة للمعلومات البيئية تتكون من البيانات البيئية القاعدية التي يتم جمعها من محطات الرصد والمراقبة للمساعدة في اتخاذ قرارات بيئية مبنية على المعلومات الميدانية الدقيقة.

تمكنت مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية من إصدار أول تقرير عن حالة البيئة في إمارة أبوظبي والذي يشير إلى محدودية مؤشرات الرصد البيئي وعدم وجود بيانات قاعدية شاملة لاستخدامها في تقييم الأوضاع الراهنة والمراقبة المستمرة للبيئة في المستقبل. وبالرغم من وجود نظام للمعلومات الجغرافية، إلا أنه يفتقر إلى التنسيق اللازم لاستخدامه كأداة إستراتيجية لدعم آليات صناعة القرارات المعنية بتحقيق التنمية المستدامة بالتعاون مع الأطراف الأخرى مثل البلديات ودوائر التخطيط وغيرها.

في ضوء الأجندة السياسية لإمارة أبوظبي، تقوم الهيئة بتطوير قدرتها في جمع البيانات الدقيقة ذات القابلية للتنسيق والاستخدام المشترك بواسطة جميع القطاعات. وحتى في المجالات التي شهدت تطوراً كبيراً في هذا المجال، فإن هنالك حاجة إلى بيانات جديدة. وعلى سبيل المثال، فإن عناصر النظم البيئية في إمارة أبوظبي أصبحت معروفة بشكل كبير (مثل الأنواع وطريقة انتشارها) إلا أن هنالك حاجة إلى مزيد من البيانات لاتخاذ القرارات الأمثل حول إدارة هذه النظم البيئية في المستقبل.

وفيما يتم تطوير نظام المعلومات البيئية الذي يعتبر أداة مناسبة لقياس الأداء البيئي، تقوم الهيئة بالنظر في العديد من الأطر الأساسية للمعلومات التي توفر إمكانية الحصول على مزيد من البيانات والمعلومات حول الموارد البيولوجية الوطنية. وتجمع هذه النظم بين قواعد البيانات البيئية المتميزة ومنتجات المعلومات وأدوات التحليل.

جدول رقم (١٠): أهداف نظام المعلومات البيئية

أهدافنا لغاية العام ٢٠١٢م	الواقع الحالي	أهدافنا للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م
• ١٠٠٪ من مجاميع البيانات البيئية متوفرة.	٥٠٪	٨٥٪

ملحق رقم (١)

الإطار القانوني

تقديراً من حكومة إمارة أبوظبي للدور الهام الذي تلعبه الهيئة على المستويات الوطنية والعالمية في دعم جهود حماية البيئة والحياة الفطرية، صدرت العديد من القوانين والمراسيم والقرارات الإدارية التي نتجت عن إعادة تنظيم الجهاز الحكومي في الإمارة، والتي أضافت مسؤوليات جديدة للهيئة أو عملت على تقوية وتعزيز مهامها واختصاصاتها السابقة. وتتضمن هذه القوانين ما يلي:

أ- القانون رقم (١٦) بإعادة تنظيم هيئة البيئة – أبوظبي:

لم يقتصر القانون الجديد على تحديد واجبات الهيئة بصورة أكثر دقة، وإنما كفل لها الموازنة بين مهام الرصد والتقييم البيئي والإدارة الصناعية والموارد الطبيعية والحياة الفطرية والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى البحوث البيئية وأنشطة التوعية البيئية.

ب- المرسوم الأميري رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٥م في شأن إنشاء محمية الياسات البحرية:

تضم هذه المحمية مجموعة من الجزر الهامة وتغطي ما يزيد على ٤٨٠ كلم مربع تضاف إلى المحمية التي تم إنشاؤها بالمرسوم الأميري رقم (١٨) لسنة ٢٠٠١م وهي محمية مروح البحرية والتي تبلغ مساحتها نحو ٤,٢٥٥ كلم مربع. ويهدف إنشاء المحميتين إلى حماية الثروة السمكية وأبقار البحر والسلاحف البحرية وغيرها من الحيوانات الفطرية. وتمثل المحميتان مستودعاً للموارد الجينية. ومن القرارات المتصلة بهذا الشأن، القراران التنفيذيان رقمي (٢٠٠٤/٢م و٢٠٠٤/٣) بمنع استخدام أدوات الصيد التي تدمر المخزونات السمكية والبيئات البحرية والقرار رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٥م بحظر صيد الأنواع المهددة بالانقراض.

ج- القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٥م في تنظيم الصيد البري:

تعتبر حماية الأنواع المستوطنة والمهاجرة من مخاطر الصيد غير المشروع وتدمير المواطن الطبيعية أو التشويش عليها أثناء مواسم التكاثر من الالتزامات الوطنية التي تفرضها اتفاقية الاتجار الدولي في الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض – سايتس. ولم يتعرض القانون إلى هذه الالتزامات فقط، وإنما قام بتنظيم استغلال هذه الموارد الطبيعية الهامة ونص على أن تكون هيئة البيئة – أبوظبي السلطة المختصة بتنفيذه.

د- القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥م في شان تنظيم الرعي في إمارة أبوظبي:

يعتبر هذا القانون مكملاً للقانون السابق (٢٠٠٥/٢٢) ويقدم للهيئة الصلاحيات القانونية لمكافحة التصحر والوفاء بالتزامات الدولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ه- قرارا المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي (١٤ جلسة ٢٠٠٥/٨، و ٤ جلسة ٢٠٠٥/١٧):

طلب القراران من الهيئة القيام بتقييم موارد المياه الجوفية ووجهها بإنشاء وحدة للتراخيص المائية لتنظيم استغلال موارد المياه الجوفية، الأمر الذي يعتبر خطوة هامة باتجاه وضع إستراتيجية للاستخدام المستدام لموارد المياه الجوفية.

و- القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٥م في شأن إدارة النفايات الصلبة في إمارة أبوظبي:

ينص القانون على أن الهيئة هي السلطة المختصة بإدارة النفايات الصلبة وذلك بما يتضمن تعزيز جهود فرز وتدوير النفايات وإصدار تراخيص جمع وتخزين ونقل والتخلص من النفايات المنزلية والصناعية والخطرة، وإنشاء البنية الإدارية للقيام بهذه الاختصاصات. وتعتبر هذه المهام من المسؤوليات الأساسية التي تعزز مقدرة الهيئة على وضع حلول متكاملة للإدارة البيئية السليمة للنفايات الصلبة. كما تسمح بإشراك الجهات الحكومية الأخرى والقطاعات الصناعية في المسؤولية المترتبة على إنشاء نظم إدارة النفايات الصلبة الأكثر كفاءة والأفضل من الناحية البيئية والمقبولة أيضاً من ناحية الاعتبارات الصحية والاجتماعية. ويسمح القانون أيضاً بإنشاء نظم لإدارة النفايات الطبية والصناعية والخطرة والمواصفات النوعية للسماد العضوي وغيره من منتجات منشآت إدارة النفايات.

ز- القرار التنفيذي بتشكيل لجنة للإشراف على برامج وأنشطة التوعية البيئية في إمارة أبوظبي (٢٠٠٥/٦):

يعتبر هذا القرار من الخطوات الأساسية لتكامل الجهود الوطنية للوزارات المختصة بالتعليم والتخطيط والخدمات العامة بالإضافة إلى البنوك والصناعات ومجموعات المجتمع المدني والبرامج المتميزة التي تنفذها الهيئة في مجال التوعية البيئية.

ح- القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦م لتنظيم وترخيص حفر الآبار:

يضع القانون آليات تنظيم حفر الآبار من أجل الاستخدام المستدام للمياه الجوفية في إمارة أبوظبي.